IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الأول – البحث الخامس (ص: 53 - 66)
15 – كانون الثاني – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

[ترجيحات الرضي الصرفية على شرح كافية ابن الحاجب]

[إعداد الدكتور: خالد آدم موسى]

[الأمين العام لجامعة الملك فيصل بتشاد، ومدرس اللغويات بها، وبالمعهد العالي لإعداد المعلمين بانجمينا]
[1442هـ /2020م]

مقدمة الدراسة:

الحمد لله الذي هدانا إلى سبيل العلم، والصلاة والسلام على النبي الكريم وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

أما بعد:

فإنني أقدم هذا البحث بعنوان: ترجيحات الرضي الصرفية على شرح شافية ابن الحاجب، < جمعاً ودراسة > وهو في الحقيقة موضوع مهم، حيث يتحدث عن اللغة العربية، ونظرً لطبيعة البحث وحجمه ؛ قد اقتصرت على بعض الجوانب الصرفية التي أوردها الرضي من خلال شرحه للشافية، مركزاً على الجزئية القليلة من المسائل الخلافية التي ناقشها الشارح وأعطى فيها ترجيحاته ، وأترك باقي المسائل في بحث آخر.

وسأتناول الباقي في الدراسات اللاحقة بإذن الله.

وقد اخترت هذا الموضوع للدوافع التالية: -

1- إن كتاب شرح الشافية يعدّ من كتب التراث التي لها أهمية قصوى، وشأن عظيم في تاريخ البحث في علوم اللغة العربية ولاسيّما الصرف منها.
2- إن اللغة العربية تعد من أرقى الوسائل لاستيعاب معاني كتاب الله والسنة المطهر، وإن استيعاب هذه اللغة لا يتأتى إلا بدراسة وتصفح كتب السابقين، وخصوصاً التراثية منها، ولذا حبذت أن أتناول هذا الموضوع.
3- إن موضوع الصرف كسائر الموضوعات اللغوية التي تسهم في معالجة قضايا المجتمع اللغوية وما فيها من لهجات عربية وغيرها.

وانطلاقاً من هذه الدوافع وغيرها عزمت بكل ما أملك من جهد وإخلاص محاولاً الكتابة في الموضوع مستعيناً بالله، ومستنداً إلى المصادر والمراجع ذات الصلة به.

أما المنهج الذي سرت عليه في هذا البحث: فهو المنهج الاستقرائي الوصفي والتحليلي للظاهر العربية والخلاف الصرفي بين العلماء.

وأنبه بأن الباحث في طريقة دراسته يأتي بتمهيد مختصر لكل مبحث، ثم يذكر نص الرضي في شرح الشافية الذي يحتوي خلاف الصرفيين، ثم توضيح وجه الخلاف، ثم يأتي بآراء العلماء من مصادرها، لغرض توثيق القول الذي جاء به الشارح في شرح الشافية ونسبة إلى ذلك العالم، ثم يذكر اختيار الرضي في شرح الشافية، وأخيراً يبدي الباحث برأيه. وأحياناً لا أتمكن من الحصول على المصدر الذي يتضمن المسألة، فأبحث في كتب الآخرين الذين تناولوها، فيأثقها منها.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الأول – البحث الخامس (ص: 53 - 66)
15 – كانون الثاني – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

هذا وقد قسمت البحث إلى مبحثين هما كالتالي :-

المبحث الأول: التعريف بالإمامين: ابن الحاجب والرضي

أولاً : التعريف بابن الحاجب، ويشمل على النقاط التالية:

أ- اسمه

ب- مولده ونشأته

ج- مصنفاته

د- وفاته

هـ - مذهبه الصرفي.

ثانياً: التعريف بالرضي:

أ- اسمه

ب - مؤلفاته

ج- وفاته

د- مذهبه الصرفي.

أما المبحث الثاني: مسائل في الميزان الصرفي، ولإلحاقه، ويحتوي على تسعة مسائل:

المسألة الأولى: وزن كلمة "جاء" اسم فاعل.

المسألة الثانية: وزن كلمة "أشياء" وأصلها.

المسألة الثالثة: حكم إلحاق: تفاعل بتر حرج؟؟؟؟

المسألة الرابعة: حكم المثلين في الاسم الرباعي والخماسي.

المسألة الخامسة: الأصل في الاسم الرباعي والخماسي.

المسألة السادسة: حكم الوزن "فعلل" من الاسم الرباعي.

المسألة السابعة: مضارع "فعل" الدال على المغالبة.

المسألة الثامنة: مصدر لفعل "فعل" الثلاثي.

المسألة التاسعة: حكم التعويض في الألف المحذوفة في المصدر نحو: إجازة".

وأخيراً ، النتائج التي توصل إليها الباحث ثم الفهارس العامة.

وأملي أن يكون هذا البحث المتواضع نافعاً ومشجعاً لي ولسائر لباحثين غيري، وأن يكون خالصاً لوجه الله تعالى.

واختتم كلامي بقوله صلى الله عليه وسلم: [من سلك طريقاً يلتمس به علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة]

المبحث الأول: التعريف بالإمامين:

أولاً: ابن الحاجب

أ) اسمه:

هو عثمان بن أبي بكر بن يونس، ويكنى بأبي عمرو وكُردي الأصل، وكان قد لقب بألقاب كثيرة؛ أطلقها عليه بعض المترجمين له، منها: جمال الأئمة، والملة، والدين، وهذه الألقاب كانت متداولة لدى الكتاب، كما اتضح لنا من خلال كتب التراجم، ومثل هذه الألقاب عادة لا تطلق إلا على من هو نبغ وتعمق في بحور العلم، حيث قال عنه الذهبي: "الشيخ الإمام العلامة المقرئ الأصولي الفقيه النحوي جمال الأئمة والملة والدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الدُّوينيّ الأصل". الذهبي 1413هـ

وقد اشتهر بلقب ابن الحاجب وعُرف به، وكان فقيهاً مالكي المذهب، ومقرئاً، فضلاً عن أنه كان بارعاً مغواراً في علوم اللغة العربية قال عنه ابن خلكان: "المصريّ الفقيه المالكي، المعروف بابن الحاجب، الملقب بجمال الدين" وكان والده صاحباً للأمير عز الدين موسَك الصلاحي، وكان كردياً.

ب) مولده ونشأته:

ولد ابن الحاجب في صعيد مصر بمدينة أسنا، ونشأ وترعرع أيضاً في مصر بمدينة القاهرة، ثم انتقل طالباً لتلقي العلم والتعلم إلى دمشق؛ دارساً ومدرساً فيها، فمكث بها مدة أشار إلى ذلك الزركشي حين قال: "أنه ولد في أسنا من صعيد مصر، ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق". الزركلي 1995م، ص211

وكان مولده سنة سبعين وخمس مائة قال الذهبي في حديثه عن مولد ابن الحاجب: "ولد سنة سبعين وخمس مائة بأسنا من بلاد الصعيد". ولم يكن ابن الحاجب متوقفاً على دراسة اللغة فحسب، بل كان حافظاً لكتاب الله عز وجل، وأستاذاً للأدب والفقه، كما صرح بذلك وأشاد به كثير من المترجمين، منهم الأستاذ محمد شفيق غربال، قال عنه: "أنه حفظ القرآن، ودرّس الفقه المالكي والأدب بالقاهرة. ابن خلكان، ص148

ج) مصنفاته:

لقد كانت لابن الحاجب مصنفات عديدة تتمثل في الجوانب اللغوية والأدبية والدينية، ذكر هذه الأعمال الأستاذ غربال بقوله: (وألقى الدرس الأموي بدمشق ثم بالفاضلية بالقاهرة، وألف "الكافية" في النحو و"الشافية" في الصرف و "الإيضاح" في "شرح مفصل الزمخشري" و الأمالي، وقصيدة المقصد الجليل في علم الخليل في العروض، والقصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة" وغيرها).

وله أيضاً مصنفات أخرى في شتى المجالات، منها الدينية، والأدبية، ذكرها الزركلي بقوله: "وأن من تصانيفه: الأمالي المعلقة عن ابن الحاجب في الكلام على مواضع من الكتاب العزيز وعلى المقدمة وعلى المفصل وعلى مسائل وفقت له في القاهرة، وعلى أبيات من شعر المتنبي منه نسخة في مكتبة عابدين بدمشق، وثانية في خزانة الرباط".

هذه هي المصنفات التي عثرت عليها للعلامة ابن الحاجب، وقد شملت جميع علوم اللغة والأدب والدين.

ولكن لم يقف الباحث على مصدر أو مرجع يشير بأن هذه الكتب مطبوعة أم لا، محققة أم لا، ولا حتى الذين قاموا بشرح الشافية والكافية لم يشيروا في مقدماتهم إلى ذلك.

د) وفاته:

توفي ابن الحاجب في سنة ست وأربعين وستمائة بالإسكندرية، ذكر تاريخ وفاته ابن خلكان في حديثه عن آخر حياة ابن الحاجب، فقال: "ثم انتقل إلى الإسكندرية للإقامة بها، فلم تطل مدته هناك، وتوفي بها صباح الخميس السادس والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمائة هجرية، ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ صالح بن أبي شامة. ابن خلكان، ص150

هذا هو الشيخ ابن الحاجب، والذي اتضح لي من هذه الإيرادات أنه كان بحراً فائضاً في مجال العلم، وقد قدم الكثير لأهل اللغة والدين، كما قال فيه الذهبي: منوهاً عن بعض عطاءاته وشمائله وصفاته: "هو فقيه، مفت، مناظر، محرر في عدة علوم، متبحر، مع دين وورع وتواضع". الذهبي 1413هـ - 1993م.

هـ) مذهبه الصرفي:

لقد اتخذ ابن الحاج في تصنيفه لشعره حقيقة لم تكن مألوفة من قبله، فاتخذ الطريقة المنهجية والموضوعية من حيث ترتيبه لموضوعات الكتاب، فنراه قد بدأه بتعريف الصرف، ثم شرع في الميزان الصرفي، وهذا شيء جميل ومفيد كثيراً، مما يجعل الباحث أو القارئ متمكناً من مبادئ الصرف الأساسية والضرورية لمعرفة قواعد الصرف، وذلك نحو تفصيله لباب (فَعَلَ) وما يترتب عليه من تقديم وتأخير في الحروف، كما في القلب المكاني، ومعرفة الحرف الزائد من الأصلي، والإلحاق، والإعلال وما فيه من حذف ونقل وقلب، ثم الإبدال وغيره، ثم ينتقل إلى التصغير، وقد فصل فيه، ثم النسب...الخ.

فالملاحظ فيه أنه بدأ بالتدرج في تأليفه لهذا الكتاب أي من البسيط إلى المعقد، وهذه طريقة جيدة.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الأول – البحث الخامس (ص: 53 - 66)
15 – كانون الثاني – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

أما من ناحية أسلوبه في هذا الكتاب فهو أسلوب مختصر فيحتاج إلى توضيح وتفصيل، لأنه لم يفصل فيه كثيراً، وهذه عادة القدماء، فغالباً لا نجد منهم من يطيل في الشرح ويفصل، مع ابن الحاجب قد خالفهم في المنهجية أي في كيفية جمعه للمادة، كما أشر إلى ذلك الأستاذ شفيق غربال في حديثه عنه في قوله: "... وخالف ابن الحاجب النحاة الأقدمين ونقدهم". غربال 1407هـ، ص13

وفي أثناء نجده يشير أحياناً إلى بعض آراء العلماء من البصريين والكوفيين، ولم يستخدم مصطلح البصريين أو الكوفيين بل يذكر أسماء الأشخاص فقط، كأن يقول: ويذكر سيبويه، ويذكر الفراء كذا وكذا، ولكن اتضح لي من خلال عرضه للآراء فإنه يميل إلى البصريين وهو بصري المذهب. مع أن كتب التراجم لم تذكر له مدرسة مستقلة، وإنما هو ينتمي لمدرسة البصريين، أعني أنه يرجح في الغالب آراء البصريين.

أما عرضه للأفكار، فقد اتسم بالغرابة نوعاً ما، فالأمثلة يأتي بها نجد أن أغلبها من الأسماء الصعبة التي ربما تجعل القارئ المعاصر قد يضطر إلى استخدام المعاجم في كل مسالة، ولولا شرح الرضي لكان المثل وعراً يصعب فهمه، وعلى كل حال فإن ابن الحاجب قد قدم الكثير لأهل اللغة العربية خصوصاً في النحو والصرف.

ثانياً: التعريف بالرضي:

ينبه الباحث هنا بأن الإمام الرضي لم يُترجم له المترجمون كثيراً، بل اكتفى كثير من أصحاب التراجم بذكر اسمه وتاريخ وفاته، ولم يذكروا له شيخاً، ولا تلميذاً ويشمل هذا المبحث على النقاط التالية:-

أ) اسمه:

هو محمد بن الحسن، المشهور بالرضي من استرباذ بطبرستان. وكان بارعاً في العربية، فقد ذكره الذهبي في حديثه عنه، ولم يفصِّل فيه كثيراً، بل اكتفى بذكر اسمه وبلده التي كان ينتمي إليها، بقوله: "هو محمد بن الحسين الرضي الاستراباذي، نجم الدين، عالم بالعربية، من أهل الاستراباذ من أعمال " طبرستان". الحموي الرومي البغدادي 1414،1هـ 1990، ص15

وأيضاً أشار إليه حاجي خليفة في حديثه ضمن قائمة الشارحين للشافية، ولم يزد أكثر من ذكر اسمه وبلده حيث قال: "والشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي". الذهبي 1413هـ

ولم أجد للرضي شيخاً أو تلميذاً في جميع الكتب التي وقفت عليها.

ب) مؤلفاته:

من خلال استقرائي لكتب التراجم التي تناولت شخصية الرضي، وجدت أن المترجمين لم يذكروا له مؤلفات كثيرة؛ غير شرحه لكتابي ابن الحاجب "الكافية النحوية والشافية الصرفية"، وكان قد انفرد بأسلوبه في شرحه لهما، فأعجب به الكثيرون من أهل اللغة. الأمر الذي جعل الكتابين في غاية الأهمية لكل باحث وقارئ، حيث عنه السيوطي: "الرضي الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب الذي لم يؤلف عليها، بل ولا في كتب النحو- مثلها، جمعاً وتحقيقاً، وحسن التعليل، وقد أكب الناس عليه وتداولوه واعتمدوه شيوخ العصر فمن قبلهم، في مصنفاتهم ودرسهم، وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة، واختيارات جمة ومذاهب ينفرد بها. أبو الفضل 1399هـ ، ص567

ج) وفاته:

الغالب والمشهور أن الإمام الرضي قد توفى في سنة ست وثمانين وستمائة، علماً بأن أغلب المترجمين له لم يتطرقوا إلى ذكر تاريخ وفاته، إلا القليل منهم، فقد المح إليه السيوطي مع الشك بين 684-686 بقوله: "وأخبرني صاحبنا المؤرخ شمس الدين عزم بمكة أن وفاته سنة أربع وثمانين أو ستة – الشك مني". أبو الفضل 1399هـ ، ص567

وأيضاً أشار الذهبي إلى تاريخ وفاته في عنوان كتابه بهذه الصورة: "... نحو 686-1287م". ولم يزد أكثر من هذا فإذن يعد الإمام الرضي من علماء القرن السابع الهجري الذين قدموا للأمة الكثير.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الأول – البحث الخامس (ص: 53 - 66)
15 – كانون الثاني – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

هذا كل ما وقفت عليه في ترجمة الإمام الرضي؛ فهو في الحقيقة لم يتناول في كتب التراجم، وفي ظني أن عدم الاهتمام بترجمته يوحي لنا أنه ربما قد توفي صغيراً، فلم يطل عمره.

د) مذهبه الصرفي:

أود أن أشير إلى أن الإمام الرضي، إن لم تذكر كتب التراجم ترجمة واضحة له كما رأينا سابقاً؛ فإن ذلك لم ينقص من قدره وشأنه، فمن خلال كتابه الذي بين أيدينا عرفت أن هذا الرجل هو بحرٌ في علوم اللغة العربية، ولاسيما النحو والصرف منها ولذلك نجد كثيراً من العلماء قد أشاد بعلمه ومدحه بكلمات تبرهن عن شخصيته الفذّة، فمن أولئك على التمثيل لا الحصر، البغدادي الذي قال عنه: "إن شرح الكافية للعالم الكامل نجم الأمة، وفاضل الأمة". البغدادي، ط2، ج1، ص29

والمتصفح لكتاب شرح الشافية يتضح له جلياً أن هذا العالم كان يتمتع بذكاء عال وإطلاع واسع، وله قدرة على التصرف على الكلام، وملكة تعبيرية، حيث استطاع أن يعبر بها عن هذه الشروح أجمل تعبير وتفصيل.

وأما منهجه الصرفي في كتابه شرح الشافية، فقد اتسم بالوضوح والتفصيل حيث نجده في شرحه يجعل لكل بحث أو موضوع عنواناً صغيراً حتى لا يكلف القارئ مجهوداً كبيراً للبحث عن ما يريده، ويأتي بالقاعدة التي وضعها ابن الحاجب، ثم يشرع في شرحها شرحاً مفصلاً ومطولاً، وفي أثناء ذلك يتعرض لآراء العلماء واختلافاتهم فيبينها، ثم يتخير ما يراه صواباً، وأحياناً نجده يناقش هذه الآراء ولا يعطي فيها رأيه. وكان يستخدم ألفاظاً وعبارات سهلة ليس فيها غرابة، فيوضح الألفاظ الصعبة التي أوردها المصنف.

ومن هذه الدراسة وجدته يميل كثيراً إلى رأي سيبويه والخليل، عندما يرى الصواب معهما، وأحياناً يأخذ برأي غيرهما كالكسائي والأخفش والمبّرِد، وأحياناً يعارض ابن الحاجب في رأيه، ولكن هذا قليل، ولم يأت هذا عن فراغ، وإنما يأتي عن ذهن ثاقب، وعقل راجح، وحصانة رأي وحكمة في مناقشة الآراء واختيارها. كما سيتضح لنا ذلك جلياً في المباحث التالية:

المبحث الثاني: الميزان الصرفي، ويشتمل على مسائل:

المسألة الأولى: وزن كلمة "جاء" اسم فاعل.

المسألة الثانية: وزن كلمة "أشياء" وأصلها.

المسألة الثالثة: حكم إلحاق: تفاعل بتر حرج؟؟؟؟

المسألة الرابعة: حكم المثلين في الاسم الرباعي والخماسي.

المسألة الخامسة: الأصل في الاسم الرباعي والخماسي.

المسألة السادسة: حكم الوزن "فعلل" من الاسم الرباعي.

المسألة السابعة: مضارع "فعل" الدال على المغالبة.

المسألة الثامنة: مصدر لفعل "فعل" الثلاثي.

المسألة التاسعة: حكم التعويض في الألف المحذوفة في المصدر نحو: إجازة".

التمهيد؛ نبذة عن الميزان الصرفي:

الميزان الصرفي هو:" لفظ يستخدم لتبيين أحوال بني الكلمات وما يعتري أصولها من تغيير". محمد فارس، ط1،2000، ص 109

فمن ذلك اتخذ العلماء الفاء والعين واللام أصولاً لوزن الكلمات وأطلقوا الحرف الأول فاء الكلمة، والثاني عين الكلمة، والثالث لام الكلمة، فجمعت في كلمة "فعل" وإذا أريد وزن الكلمة وضعت حروفها مكان هذه الحروف الثلاثة "فعل" ونضع الزائد في مكانه بعينه، والهدف من وزن الكلمة معرفة الأصل من الزائد منها، فقد أشار إلى ذلك رضي الدين في شرح الشافعية فقال: وإنما اختير لفظ "فعل" لهذا الغرض من بين سائر الألفاظ لأن الغرض

الأهم من وزن الكلمة معرفة حروفها الأصول وما زيد فيها من الحروف وما طرأ عليها من تغييرات لحروفها بالحركة والسكون" الرضي الاستراباذي، 1- 12- 13
إضافة إلى هذا فإن الوزن يخفف في الاختصار بدلاً من عدِّ الحروف الزائدة.
هذه الزيادة التي فيها نضع الحرف الزائد مكان الزائد في الكلمة، إذا كان الزائد من حروف الزيادة المشهورة والت جُمعت في كلمتين " اليوم تنساه" أما إذا كانت الزيادة نابعة عن تكرارا حرف أصلي، يكرر ذلك الحرف في الميزان: فإن كان في الكلمة المقصود وزنها حرف زائد فهو على ضربين: إن كانت الزيادة بتكرير حرف أصلي كتكرير عين قَطَّع أو لام جلبْبَ كُررت العين في وزن الأول نحو فعَّا واللام في وزن الثاني نحو فَعْلل، ولا يورد ذلك المزيد بعينه، فلا يقال فَعْلَلَ فعلل تبنيها في الوزن على أن الزائد حصل من تكرير حرف أصلي، سواء كان التكرير للإلحاق ك(قردد)، أو غيره كقطع، وإن لم تكن الزيادة حرفاً أصلي أو رد في الوزن تلك الزيادة بعينها، كما يقال ضارب: فاعل، وفي الضروب (مفعول) الرضي الاستراباذي، 1/ 13- 14
وفي هذا الفصل نتعرج إلى المباحث التالية التي تتعلق بالميزان الصرفي.

المسألة الأولى: وزن: "جاء" اسم فاعل

أولاً قبل أن نشرع في هذا المبحث، يجدر بي أن أشير إلى القلب المكاني؛ والذي يدخل في أجزاء الميزان الصرفي، ويعني أن تجعل حرفاً مكان الأخر في الميزان، وذلك يكون بالتقديم والتأخير في بعض حروف الكلمة، مثال جعل اللام مكان العين أو العكس نحو: كلمة "راء" مقلوب "راء" قالت الدكتورة خديجة الحديثي في تعريفها للقلب المكاني: "القلب المكاني هو أن يغير ترتيب حروف الكلمة عن الصيغ المعروفة بتقديم بعض أحرفها على الآخر، إما لضرورة لفظية أو للتوسع أو التخفيف. خديجة عبدالرزاق 1395هـ، ص121
ومن هنا قد اختلف الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه في وزن اسم الفاعل؛ الأجوف المهموز اللام نحو: "جاء" وهذا الخلاف أوره الإمام الرضي في شرحه للشافعية، فالخليل يرى أن عدم القلب يؤدي إلى اجتماع همزتين، لأن أصل اسم الفاعل من جاء جايِئٌ بتقديم الياء التي هي عين الفعل على الهمزة التي هي لام الفعل فلو لم تقلب اللام مكان العين لأدى تركها إلى انقلاب الياء همزة لأن اسم الفاعل من الأجوف الثلاثي تقلب عينه – إذا كانت ياء أو واو- همزة بعد ألف الفاعل، فتجتمع الهمزتان في كلمة واحدة وقد يكون هذا غير ملائم وأوجب الخليل فيه القلب، وأما سيبويه يرى عدم القلب أفضل، بل تقلب الهمزة ياء. ولذلك قال الرضي: وبأداء تركه إلى همزتين عند الخليل "كجاء" أي: أن الخليل يعرف القلب بهذا ويحكم به، وهو أن يؤدي إلى اجتماع همزتين، وسيبويه لا يحكم به وإن أدى تركه إلى هذا، وذلك في اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام نحو: ساء و جاء. الرضي الاستراباذي، 1/ 25
وقال سيبويه أيضاً في كتابه: "... فهذه الحروف تجري مجرى قال يقول، وباع يبيع، وخاف، وهاب يهاب، إلا أنك تحول اللام ياء إذا همزت العين، وذلك قولك: جاء كما ترى همزت العين التي همزت في بائع واللام مهموزة فالتقت همزتان، ولم تكن لتجعل اللام بين من قبل أنهما في كلمة واحدة، وأنهما لا يفترقان فصار بمنزلة ما يلزمه الإدغام لأنه في كلمة واحدة وأن التضعيف لا يفارقه. سيبويه، 4/ 377
ورأى الخليل أيضاً، كما عثرت عليه في كتاب سيبويه، حيث قال: فكان يزعم أن قولك جاء وشاء ونحوهما اللام فيهن مقلوبة وقال ألزموا ذلك هذا وأطرد فيه، كانوا يقبلون كراهية الهمزة الواحدة.
ومن هنا ندرك أن الخليل يجعل وزن اسم الفاعل من نحو "جاء؛ قال وسيبويه يجعل ذلك: فاعل؛ فلا يغير شيئاً فيها.
وبذلك قد رجح الإمام الرضي مذهب سيبويه حين قال: (وليس ما ذهب إليه الخليل بمتين). الرضي الاستراباذي، ج1، ص25

ويرى الباحث أن رأي الخليل هو الأصوب، ذلك لأن الخفة في كلام العرب مطلوبة؛ واجتماع الهمزتان يؤدي بلا شك إلى ثقل النطق بالكلمة، فلذلك قلب اللام مكان العين في مثل هذا الاسم الأجوف المهموز هو إلى.
ويكون وزن اسم الفاعل نحو: "جاء" هو "فَالٍ".

المسألة الثانية: وزن كلمة أشياء وأصلها.

من المسائل الصرفية الخلافية التي أثارها الرضي ورجح فيها بعض الآراء هي كلمة "أشياء" فيكون وزنها عند الخليل وسيبويه "لفعاء" وعند الكسائي "أفعال" وعند الفراء "أفعاء".
وقال الرضي من خلال شرحه للشافعية: أشياء عند الخليل وسيبويه اسم جمع. ابن الحاجب، ج2، ص177 لا جمع... وأصلها شيئاء قدمت اللام على الفاء كراهية اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين أي الألف – كثرة استعمال هذه اللفظة، فصار لَفْعَاء، وقال الكسائي: جمع شيء كبيت وأبيات، منع صرفه الصرف بلا سبب غير موجود، والحمل على التوهم بعيد من كلمة، وقال: الأخفش والفراء: أصله أَشْيِئَاء جمع شيء وأصله شيِّئٌ نحو بَيَّن وأَبْيَنَاء، وهو ضعيف. الرضي الاستراباذي، ج1، ص21.
وقال سيبويه في الكتاب: وكان أصل أشياء شيئاء فكرهوا منها مع الهمزة ما كرهوا من الواو، ولكنهم قبلوا الهمزة قبل الشين.

وأوضح ابن جني رأي الفراء في وزن أشياء بقوله:

(وأما الفراء: فذهب إلى أن أشياء أفْعِلاء محذوفة كما رأى أبو الحسن إلا أنه دعى أن "شيْئا" محذوف من: شيء كما قالوا" هَيِّن: هيْن" فكما جمعوا "هيِّنا" على "أهْيناء" فقالوا: "أهْوِناء" كذلك جمعوا على "أفعلاء" لأن أصله شَيِّءٌ عنده.
وقد رج الشارح في هذه المسألة كما هو واضح شرحه للشافعية رأي الخليل وسيبويه، أعني الوزن "لفعاء" والباحث أيضاً يوافق على هذا الرأي، ذلك لأن اجتماع همزتان بينهما ألف ساكنة – والساكن كالمعدوم – ليس مرفوعاً في كلام العرب، بل ثقيل جداً فلابد من القلب – والقلب مقبول – الذي صارت به الكلمة خفيفة. أما الفراء فقد بنى كلامه على كلمات معدودة قليلة فالأولى الاعتماد على ما هو أكثر شيوعاً وقياساً.
فإذاً أرى أن وزن أشياء يكون على "لفْعَاء".

المسألة الثالثة: حكم إلحاق تغافل بتدحرج:

التمهيد:

الإلحاق في اللغة هو: الإدراك، جاء في مختار القاموس: لَحِقَه لَحْقَاً ولحقا- بفتحهما: أدركه كألحقه، وتلاحقة المطايا: لحق بعضها بعضاً. مختار القاموس، ص547
والمراد منه في بحثنا هذا؛ هو زيادة حرف أو حرفين في كلمة لإلحاق بكلمة أخرى لتجاريها بهذه الزيادة الجديدة في وضعها وعدد حروفها وحركاتها وسكناتها حتى تصير مثلها في التركيب.
وقد عرفه ابن جني بقوله: "أعلم أن الإلحاق إنما هو زيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من المتوسع في اللغة؛ فذوات الثلاثة يبلغ بها الأربعة والخمسة، ولا يبقى بعد ذلك غرض مطلوب؛ لأن ذوات الخمسة غاية الوصول، فليس وراء هاتين يُلحق به شيءٌ... نحو: مِعْزيً وأرطىً، فمعزي ملحق "بهجْرَع". لابن منظور ج3، ص144هـ وأرطي ملحق بجعفر. المازني، 1954، ص15
والغرض من الإلحاق؛ التوسع في مفردات اللغة، كما أشارت إلى ذلك الدكتورة خديجة الحديثي، حيث قالت: (والغرض من الإلحاق موافقة الملحق للملحق به في التصريفات اللغوية يضاف إلى ذلك ما فيه توسيع للغة وتكثير الألفاظ وتنويع في الكلام، ومدّ للشاعر بما يحتاج إليه. سيبويه ، ص112.
ويجوز أن يكون صرف الإلحاق في أول الكلمة، وإن عارضه البعض قال به الإمام رضي الدين في شرحه للشافعية، ولكنه لم يشير إليهم، فقال: قيل لا يكون حرف الإلحاق، فليس "أبلم". لابن منظور، ص25 ملحقا بُبْرثن ولا إثمد

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الأول – البحث الخامس (ص: 53 - 66)
15 – كانون الثاني – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

ملحق يزبرج، ولا أرى منه مانعاً فإنها تقع أولاً للإلحاق مساع اتفاقاً كما في التَّدَد وإرْدَوْن فما المانع من أن تقع بلا مساعد"؟.

ويجوز أن يقع في الوسط وإن كان هذا قليل قال الرضي: (فإنه لا يلزم تحريكها ونحو عُلابط، لا في التصغير ولا في التكسير، بل تحذف، فلا بأس أن نقول: هو ملحق نُفِدْ بقذ عمل) بهذا عرفنا موضع حرف الإلحاق في أول الكلمة وفي الحشو، وفي الآخر وهو الأكثر.

ولكن الخلاف الذي لمسته في هذا المبحث هو الألف في الفعل نحو تغَافل أهي للإلحاق بتدحرج أم لا؟ أجاز ذلك الزمخشري وابن الحاجب ولم يوافقهما الرضي، حين قال: "ولما لم يُود الأمر إلى تحريك الألف وسطاً في الفعل حكم الزمخشري وتقبله المصنف بكون الألف نحو: تغافل للإلحاق بتدحرج، وهو وهْمٌ؛ لأن الألف في مثله غالبة في إفادة معنى كون بين اثنين فصاعداً، ولو كان الألف في تغافل للإلحاق، لكان في مصدره، وأسمى فاعله ومفعوله أيضاً. الرضي الاستراباذي، ج1، ص58.

ولكن الذي عثرت عليه في كتاب شرح المفصل لابن يعيش يخالف ما جاء به شارح الشافعية، يعني أنه أنكر كون الألف في الحشو تكون للإلحاق، وإنما هي هنا جيء بها لتكثير البناء، حيث قال:...وزيادتها حشواً إنما تكون لإطالة الكلمة وتكثير بنائها، ولا تكون للإلحاق، فلا يقال كتاب ملحق بدِمَقْسٌ. مختار القاموس، ص217.

وعذافر ملحق بقَذَعمل؛ لأن حرف العلة إذا وقع حشواً وقبله حركة من جنسه نحو: واو عجوز، وياء سعيد، جرى مجرى الحركة والمدة، ولا يلحق ببناء، إنما الملحق ما لم يكن للمد، فإن كانت الألف طرفاً جاز أن تكون للإلحاق نحو سلقى. لابن يعيش، ج1، ص146

و صرح ابن جني أيضاً بعدم مجيء الألف في الوسط للإلحاق عندما قال: (وأيضاً فإن الألف لا تكون للإلحاف حشواً أبداً، وإنما تكون له إذا وقعت طرفاً لا غير كأرطي ومعزي وحبنْطي). النجار، لبنان، ص483.

وأرى أن الألف في مثل تغافل تكون للإلحاق بتدحرج، لأنه من الفعل غفل الثلاثي فجيء بالتاء لتدل على معنى آخر، ثم ألحِقَتْ به هذه الألف فصارت مثلها في السكنات والحركات، فيمكننا أن نستعين بها في توسعة لغتنا ولا حرج، ولاسيَّما في وزن الشعر، ففي رأي أن هذه الألف زائدة جيء بها للإلحاق، خلاف ما جاء به الإمام الرضي في شرح الشافعية.

المسألة الرابعة: حكم المثلين في الاسم الرباعي والخماسي:

التمهيد:

(المِثْلُ والمثيلُ جمع أمثال والمثل: الصفة) مختار القاموس، ص566. هذا معناه في اللغة، ومعنى المثلين هنا هو أن تُدعم حرفين متجاورين متجانسين من نوع واحد بحيث يصيران في الكلمة كالحرف الواحد أو يفصل بينهما بحرف واحد أصلي من أجل أن يكون النطق بتلك الكلمة خفيفاً على اللسان، كما قال ابن يعيش في شرح المفصل: (معنى الإدغام إدخال الشيء في الشيء...ومعناه في الكلام أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بحركة أو وقف فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد... وذلك نحو مَدّ وشد ونحوهما والغرض من ذلك طلب التخفيف). ابن يعيش، ج10، ص121

وأما الخلاف الذي أشار إليه الرضي في شرح الشافعية، هو أنه رأى أنه لا يوجد في الاسم الرباعي والخماسي ذوي الحروف الأصلية تضعيف، لأنهما ثقيلان قبل التضعيف، ثم التضعيف أيضاً ثقيل، وإذا وُجد التضعيف فيعتبر أحدهما زائد إلا إذا فصل بينهما حرف أصلي فيكونان أصليين بدون شك، ولكنه وجد بعض العلماء قالوا بزيادة هذا أيضاً حيث قال الرضي في شرح الشافعية: "وأعلم لا يكون في الرباعي والخماسي الأصليين تضعيف، لثقلهما وثقل التضعيف: أما إذا كان أحد حروفهما تضعيفاً زائداً فإنه يُحتمل لعروض الزيادة وإن صار العارض لازماً، فعلى هذا أحد المثلين في كلمة مع ثلاثة أصول أو أربعة زائد إذا لم يكن بين حرف أصلي كقنب وزهلول فإن كان بينهما حرف أصلي فليس بزائد كحدرد ودَرْدَبيس وسلسبيل، وقال بعضهم هو زائد أيضاً، فحدرد ودردبيس وسلسبيل

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الأول – البحث الخامس (ص: 53 - 66)
15 – كانون الثاني – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

من فعلع وفعليل والأولى الحكم بالأصالة، لعدم قيام دليل على زيادة الزيادة كما قام مع عدم الفصل بالأصلي". الرضي الاستراباذي، ج1، ص19-2

ولكن الباحث فقد فتش في كثير من كتب الصرف ولم يعثر على الذين قالوا بزيادة الأصليين اللذين فصل بينهما حرف في الرباعي والخماسي الأصليين كما أشار إليهم الرضي في الشرح، وقد أكد قول الرضي ابن عصفور في الممتع عندما قال: "فإن كان المضعّف منه حرفاً واحداً فلا يخلوا أن يفصل بينهما أصل، أو لا يفصل، فإن فصل بينهما أصل كان كل واحد من المثلين أصلاً نحو دردبيس وشقشليق، ألا ترى أن الراء والفاء فصلت بين المثلين وليسا من حروف الزيادة وإنما جُعل المثلان في ذلك، في موضع من مواضع...وإن لم يفصل بينهما أصل، بل زائد ولم يقع بينهما فاصل، كان أحد المثلين زائداً، وذلك نحو شُمَخْر وخَنْفَقِيق إحدى القافين وإحدى اليمين زائدتين ويرى الباحث ما ذهب إليه الرضي أقرب إلى الصواب، ذلك لأنه إذا كان في الرباعي والخماسي الأصليين حرفان مثلان وفصل بينهما حرف أصلي يكونان أصلين حتماً، لأن الحرف الزائد في الكلمة إذا حذفناه قد لا يؤثر في المعنى كثيراً كما نرى في مثل كلمة: "فُتّحت" وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم بالتضعيف وبغيره، والمعنى متقارب من حيث هو فتح ولكن عندما نحذف من نحو كلمة سلسبيل إحدى السينين قد لا يتقارب المعنيان لأن السلسبيل عين في الجنة ولكن بعد الحذف فالمعنى يتغير بلا شك.

المسألة الخامسة: الأصل في الاسم الرباعي والخماسي:

التمهيد:

الأصل في الأسماء على ثلاثة أصناف من حيث عدد حروفها؛ فهي إما أن تكون من ثلاثة أحرف أو أربعة أو خمسة لا غير، ولذلك قال ابن عصفور في الممتع في التصريف: "أبنية الأسماء الأصول أقل ما تكون ثلاثة، وأكثر ما تكون خمسة، ولا يوجد اسم متمكن أقل من ثلاثة أحرف، إلا أن يكون نحو "يد" و"دم" وما بها. ابن عصفور الإشبيلي 1987م، ص60

والخلاف الذي جاء به الرضي في شرح الشافعية في هذه المسألة هو أن الاسمين الرباعي والخماسي مستقلان عن الاسم الثلاثي عند سيبويه وجمهور النحاة، وغير مستقلان عند الفراء والكسائي فقال في شرحه: "أن مذهب سيبويه وجمهور النحاة أن الرباعي والخماسي صنفان غير الثلاثي، وقال الفراء والكسائي: أصلهما الثلاثي، قال الفراء: الزائد في الرباعي حرفه الأخير وفي الخماسي الحرفان الأخيران، وقال الكسائي: الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل آخره. الرضي الاستراباذي، ج1، ص47

وقال سيبويه في الكتاب: "فأما جَعْفَر فمن بنات الأربعة لا زيادة فيه لأنه كان شيء من الأمهات الزوائد فيه، ولا حروف الزوائد التي تجعلها زوائد بثيت، أما بنات الأربعة صنف لا زيادة فيه، أما سفرجل من بنات الخمسة، وهو صنف من الكلام، وهو ثالث وقصته كقصة ... الكلام لا زيادة فيه ولا حذف على هذه الأصناف الثلاثة.

إذن كلام سيبويه مطابق لما جاء به الرضي في الرباعي والخماسي بأنهما أصليان وليسا من الثلاثي. سيبويه، ج4، ص328

وأما قوله عن رأي الفراء والكسائي بأن أصل الاسمين من الثلاثي، أكدته الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها أبنية الصرف، حيث قالت: "وأما الفراء والكسائي فقد قالا اثنان أصلهما الثلاثي، وذهب الفراء على أن الزائد في الرباعي حرفه الأخير، وفي الخماسي الحرفان الأخيران، وذهب الكسائي إلى أن الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل آخره. سيبويه، ص140

وقد رجح الرضي رأي سيبويه وجمهور النحاة على رأي الفراء والكسائي بقوله: (ولا دليل على ما قالا، وقد ناقضا قولهما باتفاقهما على أن وزن جعفر فعلل ووزن سفرجل فعلل، مع اتفاق الجميع على أن الزائد إذا لم يكن تكريراً يوزن بلفظه. الرضي الاستراباذي، ج1، ص47

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الأول – البحث الخامس (ص: 53 - 66)
15 – كانون الثاني – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

ويرى الباحث أيضاً أن الرباعي والخماسي منفصلان في الأصل عن الثلاثي بدليل وزنهما يأتي على صيغة الحروف الأصلية، أي بتكرير اللام، فجعفر على وزن فعلل، وليس بصيغة الزيادة وهي فَعْكَرَ باتفاق العلماء، حيث قال ابن الحاجب في الشافعية: (ويعبر عنها بالفاء والعين واللام، وما زاد بلام ثانية وثالثة ويعبر عن الزائد بلفظه إلا المُبْدَل من تاء الافتعال فإنه بالتاء، وإلا المكرر للإلحاق أو لغيره). الرضي الاستراباذي، ج1، ص10

فإذن ليس في نحو جعفر الرباعي زيادة، بل حروفها كلها أصلية، فهو على وزن فعلل وليس فعلر، وأيضاً ليس في نحو سفرجل الخماسي زيادة، فهو على وزن فعلل وليس فعلجل.

المسألة السادسة: حكم الوزن "فعلل" من الاسم الرباعي:

التمهيد:

للاسم الرباعي خمسة أوزان متفق عليها، ذكر ذلك ابن الحاجب، بقزله: (والرباعي خمسة: جعفر، زَبْرَج، بُرْثُن، دِرْهَم، قَمَطْرٌ)، ونقطة الخرف التي ذكرها الرضي في شرح الشافعية في هذه المسألة؛ هي أن للاسم الرباعي ستة أوزان والمتفق عليها خمسة، وهي التي ذكرها ابن الحاجب في كلامه السابق، بينما جاء الأخفش بوزن سادس هو: "فُعْلل" بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام حيث قال الرضي: "أقتصر من أبنية الرباعي على خمسة متفق عليها وزاد الأخفش فُعْللا بفتح اللام كجُخْدَب، وأجيب بأنه فرع جُخادب، بحذف الألف وتسكين الخاء وفتح الدال، وهو تكلف، ومع تسليمه فما بما حكى الفراء من طُحلب وبُرْقع.

وقد أشار إلى قول الأخفش هذا أيضاً ابن الحاجب، حين قال: وزاد الأخفش نحو جُخْدَب. الرضي الاستراباذي، ج1، ص48

وقال يعيش في شرح الملوكي: "وأضاف أبو الحسن بتاء سداساً، وهو "فعلل" نحو جُخْدَب. ابن يعيش 1393م.

وقد رجح الرضي رأي الأخفش أي فتح اللام، وذلك حين قال: "وإن كان المشهور الضم لكن النقل لا يرد مع الناقل وإن كان المنقول غير مشهور، فالأولى القول بثبوت هذا الوزن مع قلته، فتقول: إن قُعْدَداً ودُخْللاً مفتوحي الدال واللام- على ما روى وسُءدْدَ وعُوطططاً مُلحقات بجخدب، ولولا ذلك لوجب الإدغام"!

ويرى الباحث الصواب هو قول الأخفش، لأنه وجد ألفاظاً تؤديه وتحلق أيضاً بالاسم جُخدب قال ابن يعيش: "وقد حكى الفراء: بُرْقَع وبُرْقَعٌ وطُحلُبُ طحلبَ وقُعْدُد وقُعْدَدٌ ودُخُللٌ ودُخَللٌ".

وعلى هذا يمكن القول بأن الاسم الرباعي ستة أبنية هي: فَعْلل نحو جَعْفَر، وفِعْلِلٌ نحو: زِبْرِج، وفُعْلُل نحو: بُرْثُن، وفِعْلِلٌ نحو هِجْرَعٌ، وفِعَلٌّ نحو: هزِبْرٌ وفُعْلٌ نحو: جُخْدبُ.

المسألة السابعة: مضارع فعل الدال على المبالغة:

التمهيد:

جاء في المعجم الوسيط: غالبة، مُغَالبة وغلاباً:

والوزن فَعَل يأتي لمعان كثيرة لخفته ومن هذه المعاني باب المغالبة مضموم العين، وقد أشار إلى ذلك ابن عصفور، فقال: "وفَعَل لا يخلوا أن يكون لمغالبة أو لا يكون، فإن كان للمغالبة فإن مضارعه أبداً على "يفْعُل" بضم العين نحو ضاربني فضربته أضرِبُه، وكابرني فكابرته أكبُرُه، وفاضلني ففضلته أفضُلُه وهذا ما لم يكن معتل العين أو اللام بالياء، أو معتل الفاء بالواو فإن كان كذلك لزم المضارع "يَفعِلُ" بكسر العين نحو قولك "رامني فرميته أرميته سايرني فسرته أسيّره أي غلبته في السير، وواعدني فوعدته أعِدُهُ". ابن عصفور، ص173

والخلاف الذي أثاره الرضي في هذه المسألة: أن الفعل الثلاثي إذا كانت عينه أو لامه من الحروف الحلقية يكون مضارعه عند الكسائي مفتوح العين أي على وزن أفْعَلُهُ بفتح العين- ورأى غيره يكون مضموم العين أبداً، حيث قال الرضي: "ومما يختص بهذا الباب بضم مضارعه باب المغالبة، ونعني بها أن يغلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر، فلا يكون إذن إلا معتدياً، نحو كارمني فكرمته أكرمُهُ أي غلبته بالكرم، وخاصمني فخصمته أخصمه، وغالبني فغلبته، وقد يكون الفعل من غير هذا الباب كغَلب وخَصْمَ وكرُم، فإذا قصدت هذا المعنى نقلته على هذا

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الأول – البحث الخامس (ص: 53 - 66)
15 – كانون الثاني – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الباب، إلا أن يكون المثال الواوي كوعد، والأجوف والناقص اليائيين كبَاعَ ورَمَى فإنك لا تنقلها على فَعَل يفْعَلُ، بل إليه إن كانت منه غيره، لأن هذه الأنواع مضارعها يَفْعِلُ- بالكسر إذا الماضي مفتوح العين قياساً لا ينكسر، كما يجئ، وحكى الكسائي أنه استثنى أيضاً ما عينه أحد الحروف الحلقية، وقال يلزمه الفتح نحو شاعرته فشعرته أشعره". الرضي الاستراباذي، ج1، ص70

فإذن من خلال كلام الرضي أن الجميع يضم العين، وخالفهم الكسائي في ذلك أن عين المضارع إن كانت حلقية أو لامه يلزمه الفتح. وقد أشار ابن عصفور في الممتع أيضاً ذلك، حيث قال: "زعم الكسائي أنه يجيء على "أفعلُ" بفتح العين إذا عينه حرف حلق نحو "فاخرني ففخرته أفخَرهُ". ابن عصفور ج1، ص173. ولم يذكر ابن عصفور: لامه.

وقد رجح الرضي الرأي المخالف لرأي الكسائي بقوله: "والحق ما ذهب إليه غيره، لأن ما فيه حرف الحلق لا يلزم طريقة واحدة كالمثال الواوي والأجوف الناقص اليائيين، بل كثير منه يأتي على الأصل نحو برأ يبرؤ وهنأ يهنؤ...وقد حكى أبو زيد شاعرته فشعرته أشعره- بالضم- وكذا فاخرته أفخره- وهذا نص في عدم لزوم الفتح في مثله. الرضي الاستراباذي، ج1، ص71.

ويرى الباحث أيضاً بأن المضارع الذي عينه أو لامه حرف من حروف الحلق يلزمه الضم مثل ما يلزم غيره من الحروف، بسبب أنه ليس هنا كعلة صريحة تبين مخالفته لباقي الحروف كما هي العلة في المثال الواوي والأجوف والناقص اليائيين، إذن يمكننا أن نقول: شاعرني فشعرْته أشعُرُهُ، وليس أشعَرُهُ.

المسألة الثامنة: مصدر "فَعَلَ" الثلاثي:

التمهيد:

قال الدكتور/ محمد فارس عيسى في كتاب علم الصرف: "وعرَّف اللغويون المصدر بأنه اسم يدلُّ على الحدث المجرد من الزمان والمكان. محمد فارس، 2000م، ص319

فالمصدر لا يقترن مزمان بخلاف الفعل، فقد يقترن بالزمن الماضي أو الحاضر أو المستقبل.

وقبل أن أذكر مصدر الفعل "فَعَلَ" يجدر بي أن أشير إلى أن المصادر من حيث أنواعها تنقسم إلى ثلاثة أقسام "الأول: المصدر القياسي، وهو الذي نستطيع أن نقيس عليه مصدر الأفعال التي وردت عن العرب، ولا نعلم كيف تكلموا بها، وهو الأصل الذي تطرد عليه المصادر. والثاني: المصدر السماعي وهو الذي يسمع في الفعل خارجاً عن الوزن القياسي الذي يجب أن يكون عليه، وهذا النوع من المصادر لا يكون مطرداً فيما شابهه من الأفعال. والثالث: المصدر الصناعي وهو المصوغ بإضافة "يا" النسبة إلى الاسم مردفة بتاء التأنيث للدلالة على صفة فيه، ويكون ذلك في الأسماء الجامدة كالحجرية والإنسانية، والحيوانية والكلمة والكيفية. فالإنسانية هي الصفة المنسوبة إلى الإنسان". سيبويه، ص208. هذه هي أنواع المصادر، وبناء عليها يكون مصدر "فَعَلَ" اللازم "فُعُولٌ" مطرداً، ومصدر المعتدي منه: "فَعْلٌ".

والذي نحن بصدده في هذا البحث- هذا إذا لم يكن الفعل دالاً على امتناع أو على داء، أو على تقلب؛ فالأول مصدر: "فِعَال" نحو نَفَر نِفَاراً، والثاني مصدره: "فُعَال" نحو: سَعَلَ سُعَال، والثالث مصدره: "فَعَلان" نحو جَالَ جَوَلاَن قال ابن قيل: (فالذي استحق أن يكون مصدره على فِعَال هو: كل فِعْل دلّ على امتناع- كأبي إباء...والذي استحق أن يكون مصدره على فَعَلاَن هو: كل فِعال دل على تقلب نحو طاف طوفاناً،...والذي استحق أن يكون مصدره على فُعال هو: كل فِعل دل على داء نحو سَعَلَ سُعالاً، ونعق نعاقاً). ابن عقيل 1419هـ-1998م، ص116.

أما نقطة الخلاف التي أشار إليها الرضي في شرحه للشافية في هذه المسألة، هي أن الفعل الثلاثي المفتوح العين سواء كان المتعدي أو اللازم إذا لم يسمع فمصدره عند أهل نجد هو: "فَعُولٌ"، وعند الحجازيين هو "فَعْلٌ" هذا قول الفراء، أما غيره وعلى رأسهم سيبويه، فيرون أن مصدر "فَعَلَ" مطلقاً، حيث قال الرضي في شرح الشافية:

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الأول – البحث الخامس (ص: 53 - 66)
15 – كانون الثاني – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

"...ثم نقول: الأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة. أن يكون المتعدي على "فَعْلِ" من أي بابٍ كان، نحو قَتَلَ قَتْلاً، وضَرَبَ ضَرْباً، وحَمَدَ حَمْداً، وفعل اللازم على فُعُولٌ نحو: دَخَلَ دَخُولٍ، وأما فَعِلَ اللازم فَفَعَلٌ بالفتح، كَتَرِبَ تَرْباً، وفَعُلَ- وهو لازم لا غير- فَعالة في الأغلب نحو كَرُم كَرَامَة، قال الفراء: إذا جاءك فَعَلٌ مما يسمع مصدره من فَعَلَ المفتوح العين: فُعُولٌ، متعدياً كان أو لازما، وقياس الحجازيين فيه فَعْلٌ، متعدياً كان أو لازماً، هذا قوله. الرضي الاستراباذي، ج1، ص151

وهنا قد أشار على هذا الخلاف ابن الحاجب نفسه، بقوله: (أبنية الثلاثي المجرد منه كثيرة، نحو قَلْقٍ وفِسْقٍ وشُغْلٍ...إلا أن الغالب في فعل اللازم نحو ركَعَ على رُكُوعٍ، وفي المتعدي، نحو ضَرَبَ على ضَرْبٍ...وقال الفراء: إذا جاءك فَعَلٌ مما لا يُسمع مصدره فأجْعَله فَعَلاً للحجاز وفُعُولاً لنجد. الرضي الاستراباذي، ج1، ص151

وأيضاً أكدت الدكتورة خديجة الحديثي، هذا الخلاف، عندما قالت: " أما الفراء فيرى قياس "فَعَلَ" عند أهل نجد "فُعُولٌ" وعند أهل الحجاز "فَعْلٌ" سواء كان متعدياً أم لازماً. سيبويه، ج4، ص108-112

وقال سيبويه في كتابه، مشيراً على مصدر "فَعَلَ": (هذا بناء الأفعال التي هي تعداك إلى غيره...فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على فعل يفعل وفَعَل يَفْعِلُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ، ويكون المصدر فعلاً، والاسم فاعلاً). سيبويه، ج4، ص215

هذا وقد رجح الرضي رأي سيبويه، فقال في شرح الشافية: "والمشهور ما قدمنا، وهو مصدر المتعدي فَعْلٌ مطلقاً إذا لم يسمع، وأما مصدر اللازم فَفُعُولٌ من فَعَلَ المفتوح العين". الرضي الاستراباذي، ج1، ص151

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه سيبويه هو الأصوب، لأنه شافهَ العرب، وسمع منهم الكثير من الكلمات، وبالتالي رأيهم هذا يجعلنا نقف على مصدر محدد ومعين للفعل المتعدي، واللازم، الذي على وزن فَعَلَ، أما رأي الفراء فربما يتركنا حائرين وغير ثابتين على مصدر معين في حديثنا، فلا ندري أنتحدث بمصدر الحجازيين أم بمصدر نجد، وعلى هذا أرى أن: مصدر "فَعَلَ" المتعدي هو "فَعْلٌ" مطلقاً، واللازم منه يكون مصدره: فُعُولٌ على رأي سيبويه وغيره.

المسألة التاسعة: حكم التعويض في الألف المحذوفة في المصدر نحو "إجازة"

التمهيد:

يقصد في هذا المبحث المصادر غير الثلاثية، والتي تأتي على القياس، وذلك نحو "كرمَ" فالمصدر منه "إكرام" وصيغته: كَسْر أول الماضي وزيادة ألف قبل آخره، فوزنه يأتي على: "أفْعَل": "إفْعَال" وما "تكريم" فوزنه نحو: "تَفْعِيل" في غير الناقص مطر قياسي، وأما "تَكْرِمةُ" فوزنه على "تَفْعِلة"، يعني كل ماضية على: "أفْعَل" فمصدره "إفْعَال" وذلك ما ماضيه "فَعَّل" فمصدره "تَفْعِيل" و"تَفْعِلة" وعلى تَفْعِلة يأتي الناقص منه أيضاً، وذلك نحو خطَّأ وهنَّأ قياساً على "تَكْرِمَه" وذلك بعد حذف ياء التفعيل.

أما نحو: أجاز وأقامَ أعني الفعل المعتل العين، المصدر منه "أجازة" و"إقامة"، فلذلك قال ابن إسحاق الصمري مشيراً إلى ما ذكرتُ: فأما ما كان على "أفْعَل" فمصدره أيضاً بزيادة ألف قبل آخره، وكسر أوله كقولك: أكْرم إكْراماً، وأحسن إحساناً، وأعطي إعطاءً وأما المعتل من هذا الباب فيلزم آخره هاء التأنيث عوضاً من ذهاب ألف إفعال، وذلك نحو: أقَمْتُ إقَامَة، وأصَبْتُ إصَابة، وكان الأصل: إقْواماً، وإصْواباً وألنْت إليناً، كما قلت أحسن إحساناً وأكرم إكراماً، ولكنهم أعلّوا الفعل، فقلبوا حركتي الياء والواو اللتين قبل الألف إلى الحرف الذي قبلهما فانقلبت الواو والياء ألفين، التقى ساكنتين، الألف المعتلة والألف التي بعدها فحذفت إحداهما وعوض منها هاء في آخر الكلمة. الضمري، 1982م، 774

وهنا نُنوه قبل أن نتعرض لنقطة الخلاف التي هي موضوع المبحث، بأن الألف المحذوفة في هذه المصادر هي الألف الثانية "الزائدة عند الخليل وسيبويه، ويرى الأخفش بأن الألف المحذوفة هي الأولى "عين الكلمة"، كما قال أبو الفتح بن عثمان بن جني في المصنف: فإذا قُلتَ من "أَفعَلْتُ" مصدراً نحو "أقام إقامة، أضاف

إضافة"فحذفت من إقامة وإضافة ألفاً. لالتقاء الساكنين، فالخليل وسيبويه يزعمون: أن المحذوفة هي التي تلي آخر الحرف، فهي نظيرة أو مفعول "في مَقُولٍ. ومَخُوفٍ"، وأبو الحسن يرى أن موضع العين هو المحذوف.
المازني النحوي، 1954م، ص96
وأما نقطة الخلاف التي أوردها الرضي في شرح الشافية هي جواز تعويض إحدى الألفين في مصدر نحوه إجازة وعدمه، فسيبويه يرى عدم جواز التعويض، ويرى الفراء والأخفش جواز ذلك في فعل هذه المصادر، حيث قال الرضي: "فاجتمع ألفان، فحذفت الثانية عند الخليل وسيبويه لكونها زائدة، وحذفت الأولى عند الأخفش والفراء، لأن الأول يحذف للساكنين إذا كان مداً كما في: قُلْ وبِعْ...وأجاز سيبويه عدم الإبدال أيضاً، نحو أقام إقاماً، واستجار استجاراً، استدلالاً بقوله تعالى: {وإقام الصلاة} وخص الفراء ذلك بحَال الإضافة، لكون المضاف إليه قائماً مقام الهاء، وهو أولى، لأن السماع لم يثبت إلا مع الإضافة. الرضي الاستراباذي، ج1.
وأيضاً أشارة إلى ذلك الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها أبنية الصرف في كتاب سيبويه، حيث قالت: (وسمع في باب "أفْعَلَ- يَفْعَلُ" معتل العين بلا تعويض عن الحرف المحذوف، قال تعالى: {وإقام الصلاة} سورة الأنبياء 73، وسورة النور 37. في الفعل "أقام" والقياس و"إقامة" وذكر القرآن "الهاء" لا تسقط إلا مما كان مضافاً والإضافة عوضاً منها...فأجاز سيبويه: أقمته إقاماً، ولم يجره الفراء). سيبويه، ص240
وقد اتضح من خلال الشرح أن الرضي قد اختار رأي الفراء، حين قال: "وهو أولى، لأن السماع لم يثبت إلا مع الإضافة. الرضي الاستراباذي، ج1.
وأرى أيضاً أن التعويض أمْكن، لأن ما استدل به في قوله تعالى: { وإقام الصلاة" ليس في مكانه، لأن الكلمتين إقام والصلاة كانتا منفصلتين ثم جاءت الإضافة بعد ذلك لغرضٍ ما، فحذفت التاء وحلّت في مكانها "الصلاة".
فإذن المصدر من الفعل أجاز وأقامَ وأخَافَ...الخ: إجازة وإقامة وإخافة.
بحمد الله؛ تمت السلسة الأولى من ترجيحات رضي الدين الاستراباذي على شرح شافية ابن الحاجب في هذا البحث.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام علي خاتم النبيين سيدنا محمد، وعلى آله وصحابته الطيبين الطاهرين.

وبعد:

ففي منتهى هذه الرحلة العلمية، سأذكر أهم النتائج التي توصل إليها البحث من خلال ترجيحات الرضي واختياراته عند عرضه ومناقشته للمسائل الصرفية التي أوردها في شرحه على شافية ابن الحاجب، وهي كالآتي:

1- أثبت هذا البحث أن ابن الحاجب الذي صنف هذا الشافية في الصرف، كان من علماء العصر السادس الهجري، النابغين والبارعين في علوم اللغة العربية ، وهو مصري الجنسية، بصري المذهب، مالكي المذهب الفقهي .
2- أثبت البحث أن الإمام أن الرضي الاستراباذي كان من علماء القرن السابع الهجري، كان قد شرح شافية ابن الحاجب شرحا وافياً مفصلاً، وكان ميالاً للمذهب البصري .
3- أثبت البحث أن الإمام الرضي كان في شرحه للشافية يتطرق لآراء العلماء ويناقشها،' ومن ثم يتخير ما يراه أقرب إلى الصواب .
4- أثبت هذا البحث، أن أكثر العلماء الذين وردت آراؤهم في شرح الشافية، هم مشاهير المدرسة والكوفية، فعلى سبيل المثال لا الحصر: سيبويه والخليل ويونس والمبرد والفراء والكسائي والأخفش والزمخشري...، وأن أكثر الخلافات في هذا البحث كانت بين سبويه والمبرد، ويرجح في خلال ذلك مايراه موافقاً، وإن كان أغلب ترجيحاته إلى رأي سيبويه .

5- أثبت أن الرضي كان يعارض المصنف نفسه في مسألة من المسائل إذا رأى أنه على خلاف الصواب، وأحيانا يعارضه في أسلوبه أو منهجه .
6- أثبت البحث أن كتاب شرح الكافية يعدّ من أغنى كتب الصرف القديمة والحديثة؛ لما فيه من شمول لموضوعات الصرف، وتفصيل مميز، وعليه صار مرجعاً أساسياً في علم الصرف، وهذا دلالة على جدارة ورجاحة صاحبه .
7- أثبت البحث دراسة كتب الأقدمين وآراءهم، تُمكّن الباحثين من استيعاب المسائل استيعاباً دقيقاً .

المصادر والمراجع:

الأعلام لخير الدين الزركلي، ط: 1995ن.
بغية لوعاء في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط2، 1399هـ - 1979م.
خديجة عبد الرازق، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، الحديثي منشورات ، مكتبة النهضة بغداد، ط1: 1395هـ.
خزانة الأدب لعبد القادر ابن البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ط2، ج1.
الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار. دار الكتاب العربي، بيروت لبنان.
الرضي الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 1/ 25
سيبويه، الكتاب ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، 4/ 377
سير أعلام النيلاء لشمس الدين محمد أحمد الذهبي، ط: بيروت، مؤسسة الرسالة، 1413هـ .
شرح المفصل لابن يعيش، ج1.
محمد فارس عيسى؛ علم الصرف منهج في التعلم الذاتي ط1: 2000م
معجم البلدان للحموي الرومي البغدادي ج4،ط1، 1414هـ 1990م.
المنصف شرح لكتاب التعريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصرتي، تحقيق: الأستاذان إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ط1، 1954م.
الموسعة العربية للأستاذ محمد شفيق غربال، 1407هـ ، دار نهضة لبنان للطباعة والنشر.
وفيات الأعيان لابن خلكان.